

او اتلاف عضو او ضرب مؤلم فقله نظر بذلك وقيل
 مطايع بالايام لا كغيره استحسانا ليعتدوا ان
 القياس ان يكون كغير الايام ان كان مطلقا لماسبقه
 من اقرارهم من فروع الارادة ان يتطاول اعمالها
 ونفع الفرقة بينه وبين امراته ولو وجد الايام بخلاف
 مذهب الشافعي فانها لا يطعمها الا بالموت على الكفر
 ففي مذهبنا يجب عليه اعادة حجة الاسلام لان وقت
 الحج مهدي الاخر العرو كما اذا اسلم في اخر الوقت وقد
 ارشد في اوله بعد اداء الصلاة فانه يجب عليه اعادة تلك
 الصلاة وانقضت الصلوات ونحوها الواقعة في

ايام الازداد فلا يجب انفاقا
ولا يحكم بكفر حال السكر بما يهذي ويلغو بالرجال
 لانه يهذي ويحكم بصيغة المجهول فيقال بالمشاة انه
 خطا با وفي نسخة بصيغة المتكلم ووضيحا
 على النظر وما مصدرية ويهذي يقع المضارفة وكما
 في المصنف من الهذيان وهو الكلام المتناقض الاعتبار
 في سبب ان البياح وفي معناه الغوفاندا الكلام البياح
 والازجال بالجمع هو القول بوجه من غير ان يكون له
 من قبله هيئة وروية وياؤه متعلق بهذي او يلغو
 متعلقه
 وفعالها

وفعالها استكرات فانه المذكور يعني كالمذكور يعني
 والمعنى انه لا يحكم بكفر انسان بسبب ما يجري
 على لسانه من كلمة الكفر حال سكره دون تامل في امره
 والناظم الملتزم وفيه فتاوى قاضيه حكاه تقصيره
 حيث قال فانه كما يعرف الخبير من الشر السائلين
 الارض فيحكم بكفره والافلا زهبا من طمتم وسارح
 من الخنيفة في اطلاقه وعدم تكفيره من غير نظر في
 اختلاف حاله قيل وهو المشهور عن الخنيفة ببوليل
 ان الاسلام يعاود الا على ما كان ورده الصحيح وترو
 انه قد قرأ بعض الصحابة وتوسكر ان اعتدسا بقدره
 وصار سببا للحرم السكر حال الصلاة ونقل الشيخ
 ايضا عن ابي حنيفة انه ردة السكر اربعة لا يتانه
 بحقيقة الردة قال القاسمي وهذا من مذهب الشافعي
 ونقل السراج ايضا انه استكران هو الذي لا يرمي
 الزحل من البراة عن ابي حنيفة ثم قال وان علمت
 السكر على نزعين سكر بطريق مباح كشرب الدواء
 والسكر بالبنج وما يتم من الخبث والعرفلا
 يقع ولا رة لهما قد ولا ينفذ جميع قصصه وان لا يفسد
 من جنسها للموقوف صار من اقسام المرض وسكر بطريق